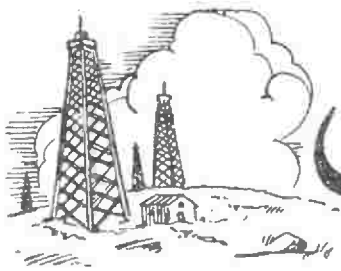

# بترولیات

## اتفاقية النفط الجديدة

### تعليق الصحف البريطـــانية عليها

« فى جو من التفاهم والمفاوضة الهادئة ، تم الاتفاق بين الكويت وشركة النفط على شروط جديدة لاستغلال ذلك المورد بعد غبن ما كان للكويت بد من إصلاحه . وهناك نتيجتان واضحتان لهذا الاتفاق ، الأولى ضمان مورد ضخم شديد الغزارة من النفط للشركة المستغلة له وللغرب الذى يعانى نقصاً فى هذه المواد ، والثانية ضمان دخل وافر للكويت القادمة على عهد من الإصلاح والتجديد وتوفير الحياة الكريمة للشعب بأسره .. وقد عاد المفاوضون من الكويت وأعلن مذياع لندن خبر الاتفاق كما تحدث به ممثل سمو الأمير هنا عن طريق المذياع كذلك . وقد علقت الصحف البريطانية بطبيعة الحال على الاتفاق الجديد فتسلطت الأضواء على الكويت فى هذه الفترة ، وربما يهم القارىء الكويتى أن يعرف وجهة نظر الصحافة الإنجليزية والزاوية التى ترى منها هذا الاتفاق ، ولذا فإننى أقدم إليه نماذج قصيرة من بعض ما نشر ، أخذت من الصحف عفواً ، وهى تمثل للقارىء فكرة عن اتجاهات التفكير فى هذا الموضوع ، وهى مجرد أمثلة فيها المعقول والسخيف . ولا يفوتنا أن ندرك أنه لا يزال هنا من لهم تفكير وعقليات القرن التاسع عشر من حيث نظرتهم إلى شئون الشرق الأوسط عموما والعرب خصوصاً . أما التخليط فى إدراك شئون البلاد العربية ومشكلاتها واتجاهاتها وآمالها ومجال الإصلاح فيها فهذا شىء ليس بالغريب أمره فى الغرب ، وهو يفسر لنا كثيراً مما ينشر عن البلاد العربية فى أوربا ، والذى أصاب الكويت رشاش منه بسبب محادثات النفط واتفاقيته الأخيرة » . .

عبد العزيز حسين

ذكرت جريدة « الديلى تلغراف » أن الاتفاقية الجديدة بين شركة نفط الكويت وشيخ الكويت تقدر بمبلغ خمسين مليون جنيه تدفع بالأسترلينى، حيث لا يوجد بنك مركزى « بالكويت » . وأن قليلا جداً من هذا المال سيصرف على الشيخ شخصياً ، الذى لا ينتظر أن يغادر الكويت ولو لمدة قصيرة . وهو رجل عميق التدين لا يدخن إلا قليلا ولا يشرب مطلقاً . وقد كان سموه قبل أن يغدو حاكما للكويت فى العام الماضى رئيساً لمالية البلدية ولإدارة التموين وإدارة الصحة . ومقدرته على الإدارة وعلى المفاوضة شىء اكتسبه محلياً ، فإنه لم يغادر الكويت للدراسة ، ولم يكن هناك مدارس قبل عام ١٩٣٦ . وقد تغيرت الآن الصورة التعليمية بالكويت ، وستفتح قريباً مدرسة ثانوية داخلية تتسع لألف تلميذ ، وستكون إدارتها بأيدى الكويتيين الذين سيغدون قريباً أكثر أبناء الشرق تعلماً .

ونشرت جريدة « التايمس » خبر الاتفاق الجديد وصوراً للأحمدى ولأنابيب البترول ، ثم أشارت إلى أن الإنتاج الجديد للكويت يفوق أعلى إنتاج بلغته آبار إيران.

أما جريدة « الأبزرفر » وهى من صحف الأحد ، فقد كتبت تعليقاً بعنوان « النفط وملايينه » حشو بالمغالطات والمتناقضات ، ولعل من الأوفق أن نترجمه كما جاء ، قالت الصحيفة : « إن الاتفاقية التى تقضى بأن شيخ الكويت سيقبض شخصياً خمسين مليون جنيه كل عام دخلا للنفط من بريطانيا وأمريكا يهبط بسياسة الغرب الاقتصادية فى الشرق إلى درجة شنيعة . . إن ١٦٥ ألفاً من العرب بالكويت سيتذوقون نتيجة لذلك

الاتفاق ألوان الترف ، بينما يقربهم اللاجئون من إسرائيل يعانون الفقر المدقع . وستحصل الكويت على مبالغ من المال أكثر مما تعرف كيف تصنع بها ، بينما تتطلب سوريا والأردن تحسناً فى ميزانيتهما . . إن العالم الغربى يهتم اهتماماً عظيما بصداقة ورخاء واستقرار الممالك العربية ، واتفاقية كهذه تعقد مع الكويت تزيد فى التذمر وعدم الاستقرار فى تلك البقاع من الشرق الأوسط حيث تزيد معالم التناقض فى الرخاء والفقر بين الدول والأفراد .

أنه ينتظر الآن دخلاً مقداره خمسون مليون جنيه كل عام ، وهو خمسة أضعاف المبلغ الذى كانت تدفعه الشركة من قبل .

وعلى هذا فهناك مبلغ ٥٠ مليون جنيه يذهب مناصفة بين الشريكين الآخرين ، والأرباح هذه البالغة مائة مليون جنيه قدرت على أساس الإنتاج الحالى من النفط البالغ ٤٠ مليون طن كل عام .

ولكن شركة النفط الإنجليزية الإيرانية أقل حظاً فى هذه الاتفاقية من شريكتها الأمريكية ، فمبلغ الخمسة

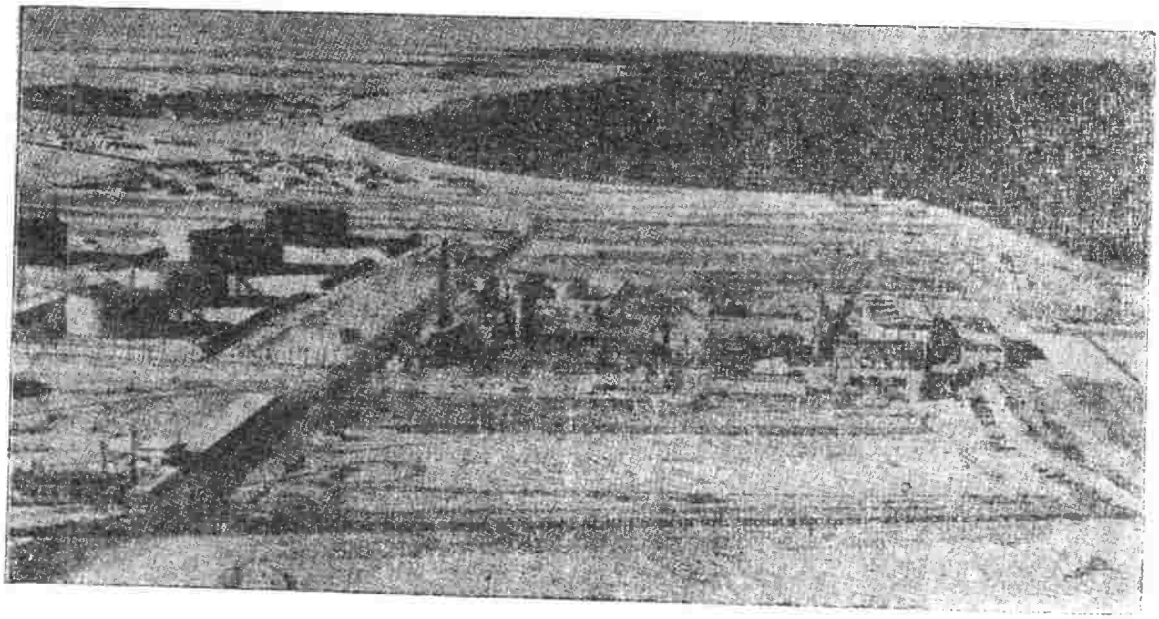

منظر من الجو لساحل ميناه الأحمدى بالكويت
ويرى من اليسار لليمين خزانات النفط ثم المصفاة ثم آلات تقطير مياه البحر وآلات الكهرباء

وإذا كان من الواجب أن نضع حداً لهذا فإنه يجب أن يكون هناك اتجاه جديد نحو موارد النفط بحيث يضمن التقدم لتلك المناطق جميعها » ! . . .

وتحدثت جريدة « الديلى اكسبرس » فى الموضوع فقالت إن الاتفاقية الجديدة التى تنص على المناصفة بين شركة النفط الكويتية وشيخ الكويت قد أظهرت للعيان الأسرار الحقيقية لأرباح شركة نفط الكويت . والشركة تملكها شركة النفط الإنجليزية الإيرانية وشركة الخليج الأمريكية ، وطبقاً للاتفاق الجديد قد أوضح سمو الشيخ

والعشرين مليون جنيه التى هى نصيبها ستتكلف ضرائب بريطانيا الثقيلة . . .

ثم أضافت الجريدة أن الكويت مثال بارز للتعاقد الأنجلو أمريكى الذى فعل العجائب فى مدى خمس سنوات ، وأن من حسن الحظ أن وجد شيخاً حكيما يتعاون معه .

وسمو الشيخ يفكر فى استعمال هذه الملايين لإصلاح بلده الصغير وترقيته ، ويعاون سموه الجنرال المهندس « هاستيد » الذى كان رئيساً للمهندسين فى الجيش الرابع عشر فى بورما والهند . وهناك مشروعات كثيرة من بينها

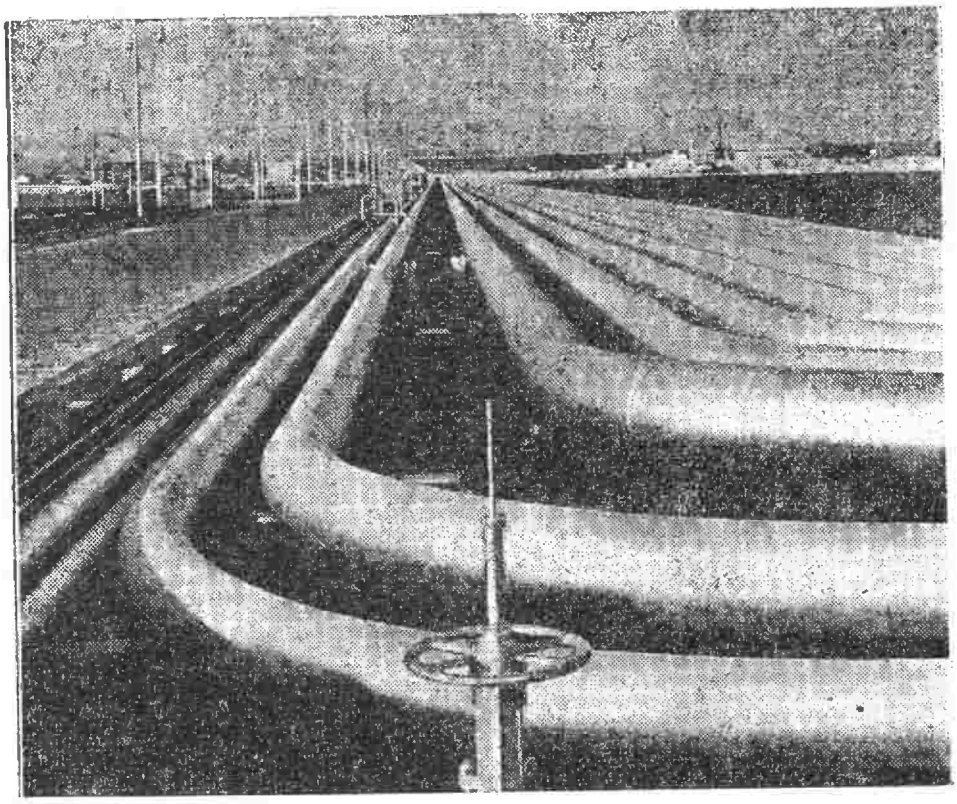

الأنابيب الضخمة فى ميناء الأحمدى بالكويت تحمل النفط الخام ممدودة على محاذاة الميناء الجديد الداخل فى البحر

مشروع المياه — وهى النقص الحقيقى بالكويت — ومحطات كهربائية . . . وحتى بهذا سيكون من الصعب
وبناء مستشفيات ومدارس — بينها مدرسة داخلية — صرف هذه الخمسين مليوناً كل عام . . .

---

## ما رأيكم؟

لقد استنت الدوائر المهمة عندنا سنة حميدة ، وهى استدعاء الخبراء من الخارج لكى يقوموا بإدارة الشئون الفنية والإدارية فيها . . . والاستعانة بالخبراء عمل جليل جداً ، لأننا لم نصل بعد إلى ما وصلوا إليه من الناحية الثقافية والإدارية الخ . . . ولكنا نرحب باستدعاء الخبراء بشروط ، منها : أن تكون رئاسة الدوائر بيد كويتى ، والخبير يصبح كمستشار له ، مهما كانت الدائرة ، ومهما كان الوضع ، فالكلمة العليا يجب أن تكون للمدير الكويتى المسئول أمام مجلس تلك الدائرة . ثانياً : أن يكون الخبير عربياً وليس أجنبياً لايعرف البلاد ولغتها وتقاليدها وعاداتها . يتكلم لغة البلاد ، ويشعر بشعورهم ، فيستطيع أى فرد أن يتصل به ويناقشه وينتقده ، ويعترض على ما يبدى من الأمور ، ورب قائل يقول ، أن الخبراء العرب الذين انتدبناهم للبلاد لم يؤدوا واجبهم على الوجه المطلوب ، والرد على ذلك بسيط ، هو أننا لم ندقق باختيارهم ، وأننا أعطيناهم مراكز أعلى مما يستطيعون ، فلم يوفقوا ، أو أننا لم نرضهم مادياً وأدبياً كما نرضى الأجانب، فلم يطيلوا المكوث . وثالثاً : يجب ألا يكون جميع الخبراء من مملكة واحدة ومن جنسية معينة ، لأن كل بلاد تمتاز بميزات خاصة تكسب سكانها أو مواطنيها القدرة على القيام بأعمال معينة ، فيجيدوها حق الإجادة . وأخيراً يجب ألا تزيد مدة عقودهم عن السنتين ، ويجب ألا يمكث الخبير أكثر من مدة عقده مهما كان صالحاً للخدمة .